

أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء
على الحصيلة الضريبية: دراسة تطبيقية

إعداد
حسن صابر علي جمعه

٢٠٢٤م - ١٤٤٦هـ

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان طبيعة ومقومات تطبيق الفاتورة الإلكترونية كأحد آليات التقنيات الرقمية المستحدثة التي سعت مصلحة الضرائب المصرية لتطبيقها، وتكاملها مع تقنية انترنت الأشياء على الحصيلة الضريبية. وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيس للبحث تم الاعتماد على البيانات الخاصة بمصلحة الضرائب المصرية وتقارير وزارة المالية والبنك المركزي المصري.

وكشف البحث عن ضرورة التوسع في تفعيل استخدام آليات التحول الرقمي خاصة تطبيق شامل للفاتورة الإلكترونية وإلزام جميع قطاعات الاقتصاد المصري خاصة القطاع غير الرسمي بها وكذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل تقنية انترنت الأشياء في تحسين منظومة التحاسب الضريبي (فحص و ربط وتحصيل)، كما توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية على زيادة الحصيلة الضريبية؛ حيث زادت الحصيلة الضريبية بعد تطبيق الفاتورة الإلكترونية بنسبة ٩٦ % ابتداء من عام ٢٠١٧ (٦٢٩,٣٠٣ مليون جنيه) حتى عام ٢٠٢٣ (١٢٠٤,٣٠٤ مليون جنيه)، وكذلك تحسين عملية التحاسب الضريبي وزيادة قاعدة المجتمع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية وزيادة الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية .

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، منظومة التحاسب الضريبي، الفاتورة الإلكترونية، انترنت الأشياء.

Abstract:

The main objective of the research is to explain the nature and components of the application of the electronic invoice as one of the mechanisms of the new digital technologies that the Egyptian Tax Authority sought to apply, and its integration with Internet of Things technology on tax returns. In order to achieve the main objective of the research, we relied on the data of the Egyptian Tax Authority and the reports of the Ministry of Finance and the Bank. Egyptian Central Bank.

The research revealed the need to expand the activation of the use of digital transformation mechanisms, especially a comprehensive application of the electronic invoice and obligating all sectors of the Egyptian economy, especially the informal sector, as well as benefiting from modern technologies such as the Internet of Things technology in improving the tax accounting system (examination, linkage and collection), as the study found. The application indicates that there is a positive impact of activating electronic invoice mechanisms on increasing tax revenues; After implementing the electronic invoice, tax revenues increased by 96% starting from 2017 (629.303 million pounds) until 2023 (1204.304 million pounds)، as well as improving the tax accounting process, increasing the tax community base, achieving tax justice, and increasing trust between taxpayers and the tax administration.

Keywords: digital transformation, tax accounting system, electronic invoice, Internet of Things.

القسم الأول الإطار العام للبحث

١ - مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية الألفية الثالثة تغيرات جذرية وسريعة، بسبب التطور التكنولوجي الهائل في عصر الثورة الصناعية الرابعة، التي تختلف في شدتها وتعقيدها واتساع نطاقها عن غيرها من الثورات الصناعية السابقة، حيث استندت في جوهرها إلى ظاهرة تكنولوجية جديدة سميت بالتحول الرقمي، أي اندماج التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها السريع في البنية التحتية للمؤسسات والهيئات، وتشمل تلك التكنولوجيا إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، وتكمن أهمية الثورة التكنولوجية في تأثيرها الكبير على المجتمعات، من خلال قدرتها على إنتاج كميات هائلة من البيانات الجديدة، وتحسين نقل المعلومات والمعرفة، وتعزيز إنتاجها وتسهيل الابتكار، ويتوقع أن ينمو إجمالي حجم البيانات التي يتم إنشاؤها والتقاطها ونسخها واستهلاكها على مستوى العالم خلال العام ٢٠٢٥ إلى ١٨١ زيتا بايت، مقابل تقديرات ب١٤٧ زيتا بايت بنهاية العام الجاري، بنمو ٢٤٪ خلال ٢٠٢٤، بحسب تقارير شركة «ستا تيستا»، المنصة العالمية المتخصصة في البيانات والأعمال.

وقالت تقارير الشركة، إن إجمالي مستخدمي الإنترنت في العالم بنهاية العام الماضي بلغ ٥,٣ مليار مستخدم، ما يمثل ٦٥,٧٪ من سكان العالم، منهم ٤,٩٥ مليار أو ٦١,٤٪ من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وتشكل هذه المعلومات الناجمة عن تحليل البيانات، ملمحاً من ملامح استخدام البيانات وأثرها على المستقبل، بما يؤكد أنه لم يعد ممكناً القيام بأي نشاط اقتصادي أو إنساني، دون بيانات.

وتسهم مصلحة الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرض الضرائب على الدخل والثروة، حيث تفرض ضرائب على الأفراد والشركات وفقاً لحجم دخلهم أو ثروتهم. ويساعد ذلك في إعادة توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين، ويساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي، وتسهم مصلحة الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، وتستخدم الدولة هذه الموارد المالية في إنشاء البنية التحتية وتمويل التعليم والصحة ودعم القطاع الخاص ومشروعات شباب الخريجين.

كما تعد الضرائب العمود الفقري للموازنة العامة للدولة، حيث تسهم بنسبة ٧٦ ٪ من إيراداتها، وقد شهد القرن الحادي والعشرين تغير حقيقي في النظام الضريبي من خلال استخدام حزمة من السياسات المالية والإجراءات الضريبية التي تستهدف تحقيق إصلاح ضريبي كفاء يساعد على إيجاد مناخ جيد ومحفز للاستثمار، وتطبيق سياسة ضريبية متوازنة توفر الموارد اللازمة لخزانة الدولة لتمويل الانفاق الاجتماعي مع ضمان أكبر قدر ممكن من العدالة الضريبية (شحاتة، ٢٠٢٠ نقلاً عن نصير، ٢٠١٨، وزارة المالية ٢٠١٩).

ويرتبط تطور وتطبيق الفاتورة الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بتطور التجارة الإلكترونية العالمية وظهور عصر الاقتصاد الرقمي، ومع تزايد نمو تكنولوجيا المعلومات والإنترنت تحول العالم إلى التعامل الإلكتروني في المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الفاتورة الإلكترونية نتاج تطور تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وتمثل عنصراً هاماً في النظام الإلكتروني.

وانطلاقاً من أن الفاتورة الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت والهواتف الذكية والإنترنت المحمول وأجهزة الحاسب الآلي وكافة أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، وقد وفرت شركة الصين للاتصالات ٢٣٠٠ طن من الورق، نتج عنه تخفيض في تكاليف الورق والطباعة لأكثر من ٤٠٠ مليون يوان صيني، نتيجة للتعامل بالفاتورة الإلكترونية، كما تؤدي الفاتورة الإلكترونية إلى تحسين كفاءة الإدارة الضريبية والشركات (عبد الباقي، ٢٠٢٢ نقلاً عن ZHONG FashengK 2013). وتساهم الفاتورة الإلكترونية في تحقيق الرقابة الضريبية على المعاملات التجارية، وحماية حقوق المستهلك، ومتابعة الفواتير لحظياً من جانب الإدارة الضريبية، وتقضي الفاتورة الإلكترونية على ظاهرة تزوير الفواتير أو التلاعب فيها، وتحد من حالات التهرب الضريبي، كما توفر الوقت والجهد والمال، وتحمي البيئة من خلال خفض استهلاك الورق، وحصر الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع قاعدة الممولين.

وبما أن النظام المحاسبي يعد العمود الفقري لأي منشأة، فإن اختلال واختلاف هذا النظام سوف يحد من قدرة المنشأة على النمو بل وقد يساهم في انهيار المنشأة، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أعدت من قبل مجلس التجارة والتنمية المنبثق من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أنه في الدول النامية أغلب المنشآت في الاقتصاد غير الرسمي لا تحتفظ بسجلات محاسبية مناسبة ويرجع ذلك إلى أنها غير مقتنعة من الأساس بأهميتها في الرقابة واتخاذ القرارات أو لأنها تخشى من أن يتم استغلالها من قبل السلطات المعنية بالدولة في فرض ضرائب أو ترخيص أو أي ضوابط أخرى عليها (محمد، ٢٠١٩). لذلك قامت وزارة المالية والحكومة المصرية بالتعاون معاً في سبيل تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية واستخدامه في مصر، وذلك بغرض أتمته العمليات والتحول الرقمي، وكانت تلك المنظومة هي أول خطوات الحكومة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في القناة الشرعية للاقتصاد الرسمي، وقد مر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر بثلاث مراحل، حيث المرحلة الأولى والتي بدأت في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠، وقد شملت تلك المرحلة حوالي ١٣٤ شركة، في حين بدأت لمرحلة الثانية والتي بدأت في ١٥ فبراير ٢٠٢١، وقد شملت هي الأخرى حوالي ٣٤٧ شركة، وأخيراً بدأت المرحلة الثالثة في ١٥ مايو ٢٠٢١، وشملت باقي المسجلين في مركز كبار الممولين.

ومن ثم يسعى البحث إلى قياس أثر تفعيل وتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية على دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة؛ مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المجتمع الضريبية، وزيادة حصيلة الضريبة؛ وبالتالي سد عجز الموازنة العامة للدولة.

٢- مشكلة البحث:

تعتبر حصيلة الإيرادات الضريبية الركيزة الأساسية والداعم الحقيقي لبرامج التنمية المستدامة في البيئة المصرية، وفي ظل ضعف منظومة التحاسب الضريبي في الإدارة الضريبية نتيجة اتباع نظم تقليدية لم تعد صالحة في ظل التطور الكبير والتحول الرقمي الذي يشهده العالم في الوقت الحالي في الحد من التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، مما ينعكس بالسلب على حصيلة الإيرادات الضريبية مما يؤدي لزيادة العجز في الموازنة المصرية كما يوضح الجدول التالي رقم (١).

بيان	الضرائب	النسبة للناتج المحلي
٢٠٢٠/٢٠١٩	٧٣٩٦٣٣	٪١١,٧
٢٠٢١/٢٠٢٠	٨٣٣٩٩٢	٪١٢
٢٠٢٢/٢٠٢١	٩٩١٤٠٢	٪١٢,٦
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٠٢٠٤٣٠٤	٪١٢,٣
٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٠٥٢٩٩٩١	٪١٢,٩

المصدر/ البيان المالي للموازنة العامة ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ (وزارة المالية)

ومن الجدول السابق يتبين أن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بلغت ١١,٧ ٪، بينما بلغت هذه النسبة عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ نسبة ١٢ ٪ وعام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بلغت النسبة ١٢,٦ ٪، وبلغت تلك النسبة ١٢,٣ ٪ عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، وأخيراً ١٢,٩ ٪ عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.

ومن ثم فقد قامت الدولة متمثلة في وزارة المالية والحكومة المصرية بالتعاون معاً في سبيل تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية واستخدامها في مصر، وذلك بغرض أتمته العمليات والتحول الرقمي، مع إمكانية تطبيق آلية جديدة هي أنترنت الأشياء كأحد مبتكرات بيئة التحول الرقمي الحديثة للمساعدة في تطوير منظومة التحاسب الضريبي، واستناداً لما سبق يمكن للباحث صياغة المشكلة البحثية من خلال الأسئلة البحثية التالية:

١- ما هي أوجه القصور في عملية التحاسب الضريبي داخل المنظومة الضريبية بالبيئة المصرية؟

٢- ما هي طبيعة وآليات تطبيق الفاتورة الإلكترونية بالبيئة المصرية؟

٣- ما هي طبيعة ومحددات استخدام تقنية انترنت الأشياء بالمنظومة الضريبية؟

٤- إلى أي مدى يؤثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وانترنت الأشياء على الحصيلة الضريبية في مصر؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان طبيعة ومقومات تطبيق الفاتورة الإلكترونية كأحد آليات التقنيات الرقمية المستحدثة التي سعت مصلحة الضرائب المصرية لتطبيقها، وتكاملها مع تقنية انترنت الأشياء على الحصيلة الضريبية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- الكشف عن أوجه القصور في عملية التحاسب الضريبي داخل منظومة الضرائب بالبيئة المصرية.

- بيان طبيعة وآليات تطبيق الفاتورة الإلكترونية بالبيئة المصرية.

- تحليل محددات استخدام تقنية إنترنت الأشياء بالمنظومة الضريبية.

- قياس أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء على الحصيلة الضريبية في مصر.

٤- أهمية البحث:

تجسد أهمية البحث في كل من النقاط التالية:

١/٤- إرساء الأطر المنهجية والضوابط الموضوعية لكيفية استخدام آليات الفاتورة الإلكترونية وإنترنت الأشياء في تعزيز كفاءة وفعالية النظام الضريبي المصري في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية.

٢/٤- تسليط الضوء على الدور الفعال لآليات الفاتورة الإلكترونية في بناء قواعد بيانات الكترونية شاملة تسهم في رفع كفاءة وفعالية المنظومة الضريبية من خلال توفير الوقت والحد من التكلفة.

٣/٤- تقييم مؤشرات تطبيق آليات الفاتورة الإلكترونية بقطاعات مصلحة الضرائب المصرية، ومدى انعكاساتها على تطوير المنظومة الضريبية حالياً ومستقبلاً.

٤/٤- تعظيم استفادة قطاعات مصلحة الضرائب المصرية من البنية التحتية الإلكترونية التي تعتمد عليها آليات التحول الرقمي، في جميع أنشطة المصلحة.

٥- حدود البحث:

١/٥- اقتصر البحث على دراسة الفاتورة الإلكترونية من الناحية المحاسبية دون التطرق إلى الجوانب الفنية والتقنية.

٢/٥- اقتصر البحث على دراسة وتحديد واقع تطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية وإنترنت الأشياء على مصلحة الضرائب المصرية وانعكاساتها على الحصيل الضريبية.

٣/٥- تناول البحث الفترة الزمنية من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣ م.

٦- منهجية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو التالي:

سوف يعتمد البحث على المدخل الاستنباطي في تأصيل متغيرات الدراسة واشتقاق الفروض الرئيسية والتوصل إلى شكل العلاقات بين المتغيرات، كما سوف يعتمد البحث أيضاً على المنهج الاستقرائي في اختبار هذه العلاقات والفروض والتحقق من إمكانية رفضها أو قبولها. وتعد الدراسة التطبيقية الطريقة البحثية المناسبة لهذا البحث.

٧- فروض البحث:

في ضوء تساؤلات البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واستناداً على استقراء وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيراته، يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

١- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب العامة.

٢- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة ضرائب القيمة المضافة.

٣- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الجمركية.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الأخرى.

٤- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تكامل الفاتورة الإلكترونية وتقنية إنترنت الأشياء وزيادة الحصيلة الضريبية.

٨- عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من حيث ارتباطها بمتغيرات البحث، وذلك على النحو التالي:

استهدفت دراسة شحاتة (٢٠٢٠) بعنوان "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي" دراسة تطبيقية، الكشف عن أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي المصري، وتحديد تأثيرها على الحصيلة الضريبية، وبيان انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي على الحد من ممارسات التهرب الضريبي في المجتمع المصري، وتحديد طبيعة وآليات تطوير أركان النظام الضريبي المصري. وقد خلصت الدراسة إلى أنه توجد ضرورة حتمية لإصلاح التشريعات الضريبية وتحسين نظم السياسات الضريبية من خلال ميكنة النظام الضريبي بإدخال بنية تكنولوجيا حديثة تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب، وتعاني الإدارة الضريبية المصرية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم فعالية التدريب الضريبي وعدم انسيابية العلاقات بين مختلف المستويات الإدارية وعدم الالتزام بمفاهيم الجودة، الأمر الذي كشف عن وجود بعض القصور في مواد القانون ولائحته التنفيذية وتتجسد أهمية التحول الرقمي في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين، على النحو الذي يسهم في تحفيز الاستثمار وتشجيع المستثمرين على التوسع في أنشطتهم، وتحقيق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضربين بشكل أكثر دقة وتحصيل حق الدولة من الضرائب.

وفي السياق ذاته قدمت دراسة (٢٠٢٠) Mira Maulinardi , et al.، حيث استهدفت الدراسة بيان العوامل التي تؤثر على رضا الممولين على استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية في بيئة وعصر التكنولوجيا الحديثة الناشئة، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الخدمة المقدمة للممولين، والفوائد العائدة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية يؤثران بشكل إيجابي على رضا الممولين من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة إبراهيم (٢٠٢١) بعنوان " دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية" (مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري)، والتي استهدفت دراسة وتحليل التحول الرقمي وإشكالية فرض ضريبة على المعاملات الرقمية، وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، بالإضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى (فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة) في هذا المجال، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من أهم نتائج البحث أن هناك خطر تآكل القاعدة الضريبية الوطنية في ظل تزايد الاقتصاد الرقمي، عدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحولات العميقة في المعاملات المالية، حيث يتحدى التحول الرقمي الممارسات الضريبية التقليدية بنماذج الأعمال الجديدة مثل مبيعات البرامج والكتب الإلكترونية والطباعة ثلاثية الأبعاد، أوصى البحث بضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، و المساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي دولي ملائم للتحولات الكبيرة في الاقتصاد الرقمي، سن تشريع محلي و أحادي التدابير لفرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر، حتى يتم الاتفاق بشأن التنسيق المتعدد الاطراف على المستوى العالمي، وأن تكون هذه الاجراءات متفقة مع التزامات مصر الدولية .

واستهدفت دراسة (Umar et al. (2021) توضيح العلاقة بين التحول الرقمي للخدمات الحكومية والتهرب الضريبي، وذلك من خلال استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة، وتوصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي ورقمنة الخدمات الحكومية

أصبح لها تأثير على التقليل والحد من حالات التهرب الضريبي في هذه البلاد التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير.

كما هدفت دراسة النقاوى (٢٠٢٢) بعنوان "أثر استخدام الفاتورة الإلكترونية والاقرار الضريبي على جودة الفحص الضريبي والحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية " التعرف على أثر استخدام الفاتورة الإلكترونية والاقرار الضريبي الإلكتروني على جودة عمليات الفحص الضريبي والحد من التهرب الضريبي المتعمد، وقد توصلت النتائج التأكيد على ضرورة استخدام النظم الإلكترونية في اصدار الفاتورة وتقديم الاقرارات وعملية الفحص الضريبي حيث يسهل ذلك من اجراءات ربط الضريبة وتحصيلها وبالتالي يتم توفير الوقت والجهد المبذول وزيادة الحصيلة الضريبية بما يترتب عليه زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحسين العلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب وتغيير النظرة السلبية الموجودة عن الفاحص الضريبي والبعد عن التعقيد والروتين وتسهيل الاجراءات في العمل الضريبي، بحيث يمكن للممولين تقديم قراراتهم الضريبية، والقيام بدفع فروق الضريبة المستحقة عليهم وفقا للربط الضريبي إلكترونياً.

كما استهدفت دراسة حسن (٢٠٢٣) بعنوان " التحول الرقمي للأنظمة المحاسبية وأثره على الايرادات الضريبية دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بالقاهرة"، التعرف على أثر التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية على حجم الايرادات الضريبية من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب بالقاهرة وكذلك التعرف على اثر التحول الرقمي في مجال التقنيات على زيادة الايرادات الضريبية بمصلحة الضرائب وتحديد أثر التحول الرقمي في مجال البيانات على زيادة الايرادات الضريبية وكذلك تحديد أثر التحول الرقمي في مجال الموارد البشرية والعمليات على زيادة الايرادات الضريبية وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على قائمة الاستقصاء لجمع البيانات من مصادرها الأولية وقد تمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في مصلحة الضرائب بالقاهرة وقد اظهرت النتائج وجود تقييم مرتفع من قبل العاملين حول توافر التوجهات لقضايا التحول الرقمي في الأنظمة المحاسبية داخل المصلحة ،كما أظهرت النتائج أيضاً وجود تنامي مضطرب في حجم الايرادات الضريبية ارتباطاً بهذا التحول مع وجود علاقة ارتباط ايجابية معنوية بين التحول الرقمي في الانظمة المحاسبية داخل المصلحة وزيادة الايرادات الضريبية.

٩- خطة البحث:

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى:

- القسم الأول: الإطار العام للبحث.
- القسم الثاني: تحليل أوجه القصور في النظام الضريبي المصري، ومتطلبات تطويره.
- القسم الثالث: الإطار المفاهيم للفاتورة الإلكترونية وانترنت الأشياء كمرتكز لتطوير المنظومة الضريبية وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.
- القسم الرابع: الدراسة التطبيقية بالبيئة المصرية.
- القسم الخامس: النتائج والتوصيات البحثية.

القسم الثاني

تحليل أوجه القصور في النظام الضريبي المصري ومتطلبات تطويره أولاً: تحليل أوجه القصور في النظام الضريبي المصري:

تتمثل المشكلات التي تحول دون تحقيق أهداف النظام الضريبي المصري في مشكلات تتعلق بالإدارة الضريبية، وأخرى تتعلق بالتشريع الضريبي، وثالثة تتعلق بالمجتمع الضريبي، الأمر الذي يعني أن النظام الضريبي المصري أحوج ما يكون إلى آليات تساعد على تحقيق أهدافه، من خلال تشريع يراعى حقوق كافة الأطراف، وإدارة ضريبية نموذجية تتسم بالشفافية والحياد، مما يوفر مناخ من الثقة لدى المجتمع الضريبي، ويساعد على تنمية الوعي الضريبي وتحقيق الالتزام الطوعي (عبد الرسول، ٢٠١٦ ص ٤٨).

ولا يرتبط نجاح الجهاز الضريبي بوضع القواعد الرقابية ولكن لابد من تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على الإدارة الضريبية حيث يجب أن تكون هذه الإدارة مقتنعة بأهمية تطبيق هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها وبالتالي ضمان تفعيل وضرورة توافر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال الإدارة الضريبية ولن يأتي ثمار هذا إلا بتنمية قدرات الكوادر البشرية عن طريق التدريب المستمر.

يتكون النظام الضريبي المصري من ثلاثة محاور أساسية وهي الإدارة الضريبية، والمجتمع الضريبي، والتشريعات الضريبية، ولكي يحقق النظام الضريبي الأهداف المرجوة منه لابد أن تكون هناك علاقة متسقة ومتوائمة بين عناصر الإدارة الضريبية، ويواجه النظام الضريبي الحالي العديد من المشاكل التي تؤثر على كفاءة الأداء لكل أطرافه، مما يكون له الأثر السلبي على الأداء وتحقيق أهداف المشرع من تحقيق العدالة الضريبية من جانب والحصيلة الضريبية من جانب آخر، والتي من أهمها (حمد، ٢٠١٥؛ محمد ٢٠١٦؛ شحاتة، ٢٠٢٠):

١. أكبر حجم مصلحة الضرائب سواء من ناحية أعداد العاملين بها أو من ناحية أعداد الممولين مما يؤثر على كفاءة وعمل الإدارة الضريبية، والقصور الشديد في حصر الممولين.
٢. تعدد أنواع الضرائب التي يتعامل معها الجهاز الضريبي وتشابكها مع بعضها، وغموض بعض نصوص القانون الضريبي، وعدم الوضوح واحتمال النص لأكثر من تفسير.
٣. تعدد الأهداف التي تسعى مصلحة الضرائب إلى تحقيقها مما قد يؤدي إلى تشتيتها ومن أهم هذه الأهداف (مكافحة التهرب الضريبي، تحقيق المستهدف من الحصيلة، التطبيق الصحيح للقانون، توعية الممولين، تشجيع الاستثمار، تحقيق العدالة الاجتماعية).
٤. افتقاد الممولين للوعي الضريبي، وانعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية مما ينتج عنه الكثير من المنازعات مما يطيل أمد تحصيل الضريبة.
٥. عدم وجود نظام فعال وجيد للمعلومات، والنقص الشديد في الكفاءات العاملة في مجالات الفحص والربط والتحصيل الضريبي، وعدم العدالة في عملية الربط على الممولين.
٦. عدم تعاون الجهات التي يتعامل معها الممولين سواء بالخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والإبلاغ عن تعاملات الممولين معهم، وتقاعس النقابات والهيئات والجمعيات عن القيام بواجبها في دفع الممول على الالتزام بأداء الضريبة.
٧. طول وتعقد إجراءات الفحص والربط والتحصيل مما يؤدي الي تراكم المتأخرات الضريبية.
٨. تدنى مستوى الكفاءة والفاعلية في النظام الضريبي المصري الحالي، وتجلت أهم مظاهر هذا الخلل في كل من:

- زيادة حجم المتأخرات الضريبية.
 - زيادة عدد المنازعات الضريبية.
 - زيادة حالات التهرب الضريبية قبل وأثناء التحاسب الضريبي.
 - طول سلسلة الاجراءات الضريبية وضعفها بالمراحل المختلفة.
٩. تدنى كفاءة وفاعلية التدريب للكوادر البشرية بالمنظومة الضريبية: تقتزن هذه المشكلة بكل من الإدارة العليا والوسطى وإن كانت الإدارة الإشرافية تطالب أيضاً بالمزيد من التدريب وتظهر هذه المشكلة في ضعف الاهتمام بالتطوير والنظرة المستقبلية لدى الإدارة العليا.
١٠. مشكلة ضعف الإمكانيات المساعدة لإداء العمليات: تقتزن هذه المشكلة بكافة المستويات الإدارية وتشمل الآتي:
١١. عدم توافر الأماكن المناسبة والأجهزة والأدوات الحديثة مثل الحاسبات الآلية والبرامج والتقنيات المستحدثة.
- ١٢-عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي والإداري كما قد تزيد عن حاجة العمل أو عدم التناسب معه.
- وتسعي السلطات في الوقت الحالي الي محاولة القضاء على هذه المشاكل من خلال تطوير النظام الضريبي المصري وتحديث المنظومة الضريبية وميكنتها وذلك من أجل التسهيل على الممولين وكذلك العاملين في مصلحة الضرائب المصرية.

ثانياً: متطلبات تطوير النظام الضريبي المصري:

النظام الضريبي كأى نظام اخر يستلزم تطويره وإدخال الطابع الالكتروني عليه من خلال مجموعة من المتطلبات، والتي تناولتها دراسة (عبد الله، ٢٠١٨؛ عبد القادر، ٢٠١٦) وهي كالتالي:

١. وجود رغبة في التحول للنظام الضريبي الالكتروني من قبل كل من الممولين والإدارة الضريبية.
٢. وجود دعم من الحكومة للموظفين وذلك من خلال: تخصيص موارد مالية كافية لتطوير الحكومة الالكترونية داخل الإدارات الضريبية مثل (إنشاء شبكة الإنترنت ذات كفاءة عالية وشراء الكمبيوترات الكافية للتحول الالكتروني).
٣. توفير بنية تحتية الكترونية قادرة على التحول من النظام اليدوي للنظام الالكتروني وذلك من خلال توفير أجهزة حاسب آلي كافية ومطورة وقادرة على التعامل مع الكم الهائل من البيانات وتكفي جميع الموظفين، مع توفير غرفة دعم فني بكل مأمورية يتوافر بها قدر مناسب من أجهزة الحاسب الآلي لخدمة الممولين الذين لا يتوافر لديهم أجهزة كمبيوتر خاصة، وليس لديهم خبرة بالتعامل مع الحكومات الالكترونية لتساعدهم على الانخراط تدريجيا في النظام الالكتروني.
٤. توفير كوادر فنية لديها الخبرة والقدرة على التعامل مع الأنظمة الالكترونية، والعمل على التدريب المستمر لهم، واطلاعهم على كافة التطورات التي تحدث.
٥. العمل على انشاء قاعدة بيانات الكترونية خاصة يكون عملها الأساسي جمع أكبر قدر من المعلومات عن تعاملات الممولين مع الجهات الحكومية أو غير الحكومية، وكذلك وجود نظام ربط شبكي الكتروني بين مصلحة الضرائب المصرية وجميع الهيئات الحكومية الأخرى (الجمارك-التأمينات-المرور-مصلحة الشهر العقاري.....الخ) مما يساعد

أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء على الحصيلة..... أ/ حسن صابر على جمعه

- الإدارة الضريبية على التوسع في حصر الممولين، وكذلك الوقوف على أرقام الأعمال الحقيقية للممولين، مما يساعد على ضم القطاع غير الرسمي للاقتصاد القومي، مما سيحد من التهرب الضريبي.
6. توفير برامج مراجعة على درجة عالية من الكفاءة وقادرة على التعامل مع وتحليل جميع أنواع البيانات الخاصة بالمولين، مع توفير نظام حماية لحماية النظام من محاولات الاختراق والسرقة وللمحافظة على سرية البيانات.
7. لابد أن يكون النظام بسيط وسهل الاستخدام وغير معقد ليكون قابل للاستخدام من جميع الممولين.
8. تبسيط الإجراءات ويأتي ذلك من خلال تبني فلسفة دمج ضرائب الدخل مع ضرائب القيمة المضافة في مكان واحد وتحت مسمى واحد " مصلحة الضرائب المصرية" وذلك تسهيلا على الممولين حتى يكونوا قادرين على إنهاء جميع الإجراءات الضريبية في مكان واحد وفي وقت واحد.
9. توعية وتنقيف الممولين بأهمية التحول الرقمي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في اجراء كافة الأعمال، وذلك من خلال وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وكذلك الرسائل التذكيرية على الهاتف المحمول.
10. ضرورة وضع معايير لتنظيم التحول الرقمي داخل الإدارة الضريبية وتحديد عمل ومسؤوليات كل وحدة وكل فرد وكل إدارة داخل المنظومة الضريبية، وكذلك تحدد آليات امساك الحسابات الالكترونية وآلية الفحص الضريبي الالكتروني.
11. توافر تشريعات وقوانين تحث على التحول الرقمي وتعاقب المقصرين والمتهربين، وضرورة اشراك أكبر قدر ممكن من الخبراء والممولين ومكاتب المحاسبة، بل وبعض صغار الممولين أيضا عند وضع أي تشريعات أو سن أي قوانين أو اصدار أي تعليمات وذلك حتى تكون واقعية ولا تضر بالمولين.
12. وكذلك حتى لا يشعر الممول أنه بمعزل عن الإدارات الضريبية، وللمحد من المنازعات الضريبية.
13. توافر الموضوعية في نصوص التشريع الضريبي: ويقصد بموضوعية النص في التشريع الضريبي أن يكون النص محدداً غير قابل للتأويل وغير خاضع للتقدير الشخصي وقابلاً للتطبيق العملي متوافقاً مع الأصول المحاسبية المتعارف عليها بحيث لا ينشأ عنها اختلاف جوهري عند التطبيق واعتمادها من قبل الإدارة الضريبية.
وترجع أهمية هذا المحور أن العمل به يؤدي إلى:
 - الحد من المنازعات الضريبية بين الممولين والإدارة الضريبية والمحاسبين نتيجة اختلاف تفسير النصوص الضريبية.
 - عدم ضياع المزايا الضريبية التي منحها المشرع الضريبي تحقيقاً لأهداف اقتصادية أو اجتماعية نتيجة تعطيل العمل بالنص لغموض شروطه أو عدم قابليته للتطبيق العملي.
14. توافر آلية فعالة لسرعة فض المنازعات الضريبية ومنع حدوثها: ويقصد بهذه الآلية كل فعل إيجابي ينجم عنه منع حدوث النزاعات الضريبية والحد من أسباب حدوثها ومن ذلك ما يلي:
أ-تنقية التشريع الضريبي ومنظومة العمل الضريبي من أية نصوص أو سلوكيات ينجم عنها حدوث المنازعات الضريبية مثل:

- اتساق تلك النصوص مع أحكام الدستور والقوانين الأخرى والاتفاقيات الدولية.
- تضمين التشريع الضريبي نصوصاً تمنع التعسف الضريبي والتقدير الجزافي من قبل الإدارة الضريبية.
- تغليب صفة موضوعية الفحص الضريبي على أعمال الفحص والمراجعة.
- ب- تضمين التشريع الضريبي نصاً يجيز لوزير المالية سلطة تجديد العمل بأحكام التصالح الضريبي لتصفية أية نزاعات ضريبية تصل إلى ساحات المحاكم أولاً بأول.
- ١٥. إنشاء القضاء الضريبي المتخصص والذي يحقق مزايا عديدة منها:
 - سرعة استقرار المراكز القانونية للممولين.
 - سرعة تحصيل الضرائب المتأخرة.
 - تصفية المنازعات الضريبية أولاً بأول مما يسهم في تنقية أجواء العمل المحاسبي والضريبي.
 - تهيئة مناخ الاقتصاد القومي لتشجيع جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

القسم الثالث

الإطار المفاهيم للفاتورة الإلكترونية وتقنية إنترنت الأشياء كمرتكز لتطوير المنظومة الضريبية وانعكاس ذلك على الحصيلة الضريبية.

تعتبر الفاتورة الإلكترونية هي وثيقة رقمية إلكترونية موحدة معترف بها من مصلحة الضرائب المصرية تستخدم لأثبات عملية بيع السلع والخدمات المختلفة وتشمل كل وثيقة على توقيع الكتروني خاص بها يوضح فيها هوية الموقع، وذلك لمنع التزوير والتزيف، وذلك لضمان الامان والخصوصية، وكذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر تعتبر بمثابة إجراء جديد يقوم بتحويل العملية التقليدية لإصدار فواتير الشراء من عملية يدوية بحتة إلى عملية إلكترونية كاملة وسيتناول الباحث في هذا القسم النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الفاتورة الإلكترونية:

الفاتورة الإلكترونية هي القيام بعملية تحويل الفواتير الورقية التي يصدرها التاجر إلى صورة رقمية، ويرى (راضي، ٢٠٢٢) أن الفاتورة الإلكترونية هي تحويل الفواتير الورقية إلى صورة رقمية حديثة، حيث يتم تلقيها ومراجعتها واعتمادها من قبل مصلحة الضرائب المصرية وذلك لحظة تسجيلها، وتخضع الفاتورة الإلكترونية للمراجعة الشكلية وذلك من حيث توافر كافة البيانات ومصادقية ملكيتها للمنشآت المصدرة لها، وذلك بمطابقتها بالختم الإلكتروني لها، ويعتمد عليها عن طريق إعطاء كود لكل مستند يثبت حجية هذه الفاتورة الإلكترونية قانونياً وذلك لاتخاذ الاجراءات الضريبية عليها.

ويرى أبو العينين نقلاً عن (Hung Chul, 2016) أن الفاتورة الإلكترونية هي مستند تجاري يقوم البائع بإصدارها للعميل بالسعر والكمية المتفق عليها بحيث يتضمن هذا المستند الضرائب والمعلومات اعترافاً من البائع للمشتري بحدوث معاملة تجارية، بحيث انها تخدم الاهداف الضريبية والمحاسبية، وتمارس الفاتورة دوراً كبيراً في المجال المحاسبي، كما انها تعتبر مستند هام في عملية إعداد الاقرارات الضريبية للممولين.

كما أن دائرة الإيرادات الداخلية الامريكية (IRS) وهي دائرة مصلحة الضرائب الامريكية في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الامريكية وهذه الدائرة تتبع وزارة الخزانة في الحكومة الامريكية ويشرف عليها مباشرة مدير الإيرادات الداخلية، حيث تشرف دائرة الإيرادات الداخلية على كافة الضرائب وتطبيق قوانين الإيرادات الداخلية، وقد عرفت (IRS) الفاتورة الإلكترونية بانها فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية كاملة و منظمة عبر

نظام إلكتروني وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية، ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية.

بدأ تطوير نظام الفواتير والمدفوعات الإلكترونية في أواخر القرن العشرين جنباً إلى جنب مع تطوير الخدمات المصرفية على شبكة الإنترنت، وإدخال برمجيات المحاسبة الإلكترونية، وانتشار استعمال البريد الإلكتروني والاسميات الشخصية، وينسب الفضل إلى مجلس الفواتير والمدفوعات الإلكترونية التابع للرابطة الوطنية لغرفة المقاصة الآلية في أمريكا (NACHA) في النهوض بمختلف أشكال الفواتير الإلكترونية والتعريف بها، حيث روجت الرابطة الوطنية الأمريكية لهذه النشاطات و سهلت اعتماد المدفوعات الإلكترونية في مجالات التجارة الدولية عبر الإنترنت، والدفع بالفاتورة الإلكترونية، والقيام بتبادل البيانات والمعلومات الإلكترونية المالية (EDI)، والمدفوعات الدولية الإلكترونية، والشيكات الإلكترونية، وتحويل الإعانات الدولية إلكترونياً (EBT)، وإقراض الطلاب المحتاجين إلكترونياً، كما توفر بعض تطبيقات الفواتير الإلكترونية القدرة على القيام بدفع وسداد مقابل السلع أو الخدمات إلكترونياً.

ثانياً: مزايا الانضمام للفاتورة الإلكترونية ومخاطر عدم الالتزام بها:

يري أبو العينين (٢٠٢٤) أنه يوجد العديد من الفوائد للممولين والمنشآت نتيجة تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية كسهولة القيام بتبادل البيانات الكترونياً، وتخفيض استهلاك الفواتير الورقية والحفاظ على السجلات الكترونياً مما يقلل فرص الضياع والتلف للمستندات الورقية وتقليل التكاليف وتسهيل عمليات الفحص الضريبي والقضاء على الاقتصاد غير الرسمي، ويهدف مشروع ميكنة الإجراءات الضريبية إلى توفير منصة الكترونية موحدة للممولين والمنشآت يسمح لهم من خلالها إجراء معاملاتهم الضريبية المختلفة مثل تقديم الاقرارات والدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إجراءات الطعن وكذلك الاستفسار عن المراسلات مع مصلحة الضرائب المصرية، وقد أوضحت مصلحة الضرائب على موقعها الثلاثة حيث اطلق وزير المالية التشغيل الفعلي لمشروع تطوير مصلحة الضرائب المصرية ومحور الميكنة الشاملة بها بالاشتراك مع عدة شركات عالمية منها SAP , IBM , ERNST & E-YAUNG FINANCE-E ، وأكدت ان هناك العديد من مزايا مشروع منظومة الفاتورة الإلكترونية تعود على الممولين والمنشآت تتلخص فيما يلي:

- تسهيل كافة الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة وتوفير الدقة والشفافية في كافة المعاملات الضريبية التي تتم.
- تقليل التردد للممولين على الأموريات.
- العمل على تسهيل طرق التواصل بين مصلحة الضرائب والممولين من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية.
- العمل على تخفيض التقدير الجزافي للأمور من خلال الاعتماد على بيانات حقيقية مؤيدة بالمستندات.

وتهدف منظومة الفاتورة الإلكترونية إلى إنشاء نظام مركزي يمكن مصلحة الضرائب من متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض، وذلك من خلال تبادل بيانات كافة الفواتير لحظياً بصيغة رقمية.

وتساعد هذه المنظومة في التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية، والتحقق من صحة بيانات مصدر الفاتورة ومتلقيها ومحتوياتها شكلياً وموضوعياً.

أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء على الحصيله..... أ/ حسن صابر على جمعه

وأعلنت وزارة المالية المصرية أنها تستهدف من تطبيق المنظومة القضاء على السوق الموازي والاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الشركات العاملة في السوق المصري، وتسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية. كذلك تسهم المنظومة في استرجاع حقوق الخزانه العامة للدولة على النحو الذي يساعد في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية، وتمكين الدولة من استكمال مسيرتها التنموية وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والخدمات المقدمة إليهم.

كما أن الفاتورة الإلكترونية ستحدث ثورة في التكامل بين المنظومة الضريبية والمجتمع التجاري من أجل التيسير على المتعاملين وإدخال الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وتأتي منظومة الفاتورة الإلكترونية ضمن عدة مشروعات لميكنة ورقمنة العمل بوزارة المالية ومصالحها الإرادية خلال السنوات الأخيرة وذلك من أجل تعزيز الحكومة والشفافية ومكافحة الفساد وضبط المصروفات وزيادة الإيرادات المحصلة واستئداء حقوق الدولة وخفض إهدار الموارد واستهداف ضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي.

وأعلنت وزارة المالية ومصلحة الضرائب أنها تقدمان كل التسهيلات والدعم للشركات للانضمام الإلزامي لمنظومة الفاتورة الإلكترونية سواء من خلال مكتب الدعم الفني بمركز كبار الممولين أو الزيارات الميدانية، ومن خلال مركز الاتصالات المتكامل.

كما توفر مصلحة الضرائب كل المعلومات والبيانات الخاصة بمنظومة الفاتورة الإلكترونية من خلال موقع المصلحة الإلكتروني: <https://www.incometax.gov.eg/e-Invoicing.php>

ومن اهم مزايا الانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية للممولين:

١. تساعد الممولين في التحقق من صحة بيانات الفواتير لأطراف التعامل قبل إصدارها.
٢. تعزيز المراكز الضريبية للممولين بتصنيفهم ضمن الشركات ذات المخاطر الضريبية المنخفضة.
٣. تسهيل إجراءات التسويات بين الشركات فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة.
٤. تحديث أسلوب تبادل الفواتير بين الشركات، بالإضافة إلى تخفيف العبء الإداري، وتقليل تكلفة التعاملات، والاستغناء تدريجيًا عن أرشفة الفواتير ورقياً.
٥. تبسيط إجراءات فحص الشركات مع إمكانية "الفحص عن بعد"، وتيسير إجراءات "رد الضريبة"، وعملية إعداد وتقديم الإقرارات، وإنهاء الإجراءات التقليدية مع الشركات لاستيفاء الفواتير.

ثالثاً: مخاطر تهدد الممولين غير الملتزمين بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية:

فيما يلي مجموعة من المخاطر التي تهدد الممولين غير الملتزمين بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية:

١. اتخاذ الإجراءات القانونية بما فيها التحويل للنيابة ضد الممولين غير الملتزمين وفقاً لنص المادة ٧٢ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.
٢. استبعاد ملفات الشركات غير الملتزمة من مركز كبار الممولين والتي تم إدراج أسمائها في القرارات الصادرة من وزير المالية ولم تلتزم بالانضمام بالمنظومة.
٣. عدم القدرة على تسجيل الشركة ملفاتها بمركز كبار الممولين إذا كانت غير ملتزمة بالانضمام للمنظومة.
٤. توقف تعامل هذه الشركات مع الوزارات والهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وكل دواوين ومصالح الدولة بدءاً من يوليو المقبل، بحسب قرار مجلس الوزراء بإلزام هذه الجهات بالانضمام للمنظومة بدءاً من يوليو ٢٠٢١، وأيضاً عدم التعاقد مع أي مقاول أو مورد غير منضم للمنظومة.
٥. عدم استطاعة الشركات المصدرة الاستفادة من دعم الصادرات الذي تقدمه الدولة لها بدءاً من أول يوليو المقبل إذا كانت غير منضمة للمنظومة.
٦. عدم استفادة الشركات غير الملتزمة من رد ضريبة القيمة المضافة بدءاً من أول يناير المقبل.

رابعاً: مفهوم وأهداف انترنت الأشياء (IOT):

يشير مفهوم انترنت الأشياء إلى شبكة الأجهزة القادرة على جمع البيانات ومشاركتها مع الأجهزة الأخرى على الشبكة نفسها وعرفت دراسة (Vass et al., 2018) بأنها أحد التقنيات المستحدثة التي تسهم في تقليص الفجوة بين العالم المادي والعالم الرقمي، في سياق مزامنة تدفق المعلومات مع التدفق المادي لزيادة تكامل الأنشطة والعمليات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، من خلال الاعتماد على توفير قدرات تحديد الهوية والاستشعار والمعالجة للتواصل مع الأجهزة والخدمات الأخرى عبر الانترنيت، ويسهم استخدام هذه التقنية في تحقيق العديد من الأهداف بشكل عام وعلى مستوى مهنة المحاسبة وجه خاص أهمها ما يلي:

- ١- تعزيز إدارة البيانات (جمع وتخزينها ومعالجتها) بمختلف الأماكن ومرافق الإنتاج والتسويق، وإعداد التقارير اللازمة وتقديمها لكافة الأطراف ذوي المصالح في الوقت الحقيقي (التقارير الآنية).
- ٢- دعم عمليات التنبؤ واستشراف المستقبل والتفكير في أنواع جديدة من البيانات وأدوات تحليلها، والتي تسمح للمؤسسة بالتنبؤ بالتوجهات المستقبلية نحو القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ٣- تعزيز وزيادة دقة الحسابات والتنبؤات في المؤسسة لاحتواء التوجهات الأكثر تكلفة وخطراً والتي تقترب بحدسية التوازن بين أبعاد الاستدامة الثلاثة.
- ٤- المساهمة في بناء قواعد البيانات ودعم منصات المعلومات الإلكترونية كمرتكز لتحسين مستوى شفافية التقارير المالية، ومن ثم تعزيز نظم المساءلة والمسؤولية.
- ٥- تدعيم عمليات الرقابة الفعالة لكافة العمليات والأنشطة، وتوفير معلومات تفصيلية عن المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية، وتقييم أثارها على البيئة والمجتمع ككل.

٦- تلبية احتياجات الأجهزة المعنية والجهات الرقابية والمؤسسات الدولية بشأن تقييم تقارير الاستدامة.

خامساً: أثر تطبيق تكنولوجيا إنترنت الأشياء على المحاسبة والمراجعة وعملية التحاسب الضريبي:

١. تعزز تكنولوجيا إنترنت الأشياء الاقتصاد العالمي وتحدث ثورة في كل المجالات ، بما في ذلك مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي تحسين عملية التحاسب الضريبي ، فمن المتوقع أن يلعب إنترنت الأشياء دوراً كبيراً في القريب العاجل في المجال المحاسبي وسيكون جزءاً لا يتجزأ من العمل المحاسبي من خلال الامداد بالبيانات فور حدوثها وإدارة الأصول والمخزون وتحسين جودة البيانات والمعلومات ،بالإضافة إلى تحسين عمليات التخطيط والمراقبة المستمرة للبيانات المحاسبية ، مما يكون له تأثير كبير في عملية تحسين التحاسب الضريبي نتيجة دقة وسرعة انتاج المعلومات، وفي ما يلي أهم أوجه تطبيقات إنترنت الأشياء في مجال المحاسبة (شاهين شحاتة، ٢٠٢١):
٢. تحسين عملية إدارة الأصول وتقييمها بشكل موضوعي، واحكام الرقابة عليها (Cu& Chen,2018).
٣. تعزيز نظم إدارة المخازن بشكل جيد، وتجنب عمليات سوء التخزين والتلف، وسلامة تطبيق السياسات المحاسبية لصرف المواد ورصد تكاليفها بشكل عادل وموضوعي (Tees'& Neeraja,2018;Mao&Zhang,2019).
٤. تسهيل عمليات التسجيل والقياس المحاسبي للعمليات والصفقات الاقتصادية، ولا سيما ربطها بالأنشطة البيئية والمجتمعية، وتعزيز آليات الإفصاح عنها عبر المواقع الالكترونية والمنصات الرقمية (Bali et al,2016).
٥. بناء قواعد بيانات متكاملة تسهم في الإدارة الجيدة للبيانات بكافة مراحلها (التجميع، المعالجة، التخزين، الاستدعاء) لتلبية متطلبات المستقردين في وقت قياسي.
٦. إعداد التقارير المحاسبية (مالية وغير مالية) وتقديمها في الوقت الحقيقي (الآني) لكافة الأطراف الداخلية والخارجية المستفيدة لترشيد القرارات.
٧. بناء منصات المعلومات الالكترونية التي تربط العالم المادي بالافتراضي من خلال تكنولوجيا GIS، GPS، لمواكبة متطلبات عصر الرقمة (Del Giudice,2016).
٨. دعم فعالية عمليات وأنشطة المراجعة الداخلية والخارجية بشأن فحص مقومات النظام المحاسبي، ومختلف الأنشطة والعمليات المستحدثة.
٩. معالجة كافة البيانات التي تم رصدها وتحليلها من خلال الأجهزة والشبكات الوسيطة، وتضمينها بقواعد بيانات مهيلة، لتدعيم سهولة استدعائها عند الطلب (Man et al.,2015).
١٠. يسهم تطبيق إنترنت الأشياء في تعزيز منصة المعلومات كنافذة لتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية، من خلال تضمينها بعدد من الشبكات الأساسية والفرعية، ونظم معلومات خبيرة، وقواعد بيانات متكاملة تجسد كافة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
١١. احكام عمليات الرقابة من قبل كافة الجهات والوكالات المعنية بمتابعة التزام الشركات بالمواصفات القياسية التي ترتبط بممارسة أنشطتها الاقتصادية وتداعياتها البيئية والمجتمعية، لرصد المخالفات وتقييمها وإحالتها للجهات المختصة لردع هذه المخالفات وضمان عدم تكرارها.

سادساً: مخاطر تبني تكنولوجيا تقنية إنترنت الأشياء على نظام المعلومات المحاسبي:

تعد تكنولوجيا المعلومات من أهم الأصول قيمة للشركة، لذلك يتطلب الأمر عندما تتأثر الأصول بالقرصنة والجرائم الإلكترونية الاهتمام بإدارة المخاطر وأمن المعلومات في تلك البيئة، لأن تطبيق تلك التكنولوجيا قد تؤثر بشكل كبير على الأداء التشغيلي والاستراتيجي للشركات. كما يؤدي اختراق بيانات الشركة إلى العديد من الأضرار والتي تتمثل في فقدان ثقة العملاء وشركاء الأعمال وانخفاض قيمة الشركة، بالإضافة إلى خروجها من السوق.

كما تكمن التحديات المحتملة:

١. التكلفة والبنية التحتية: قد يكون تطبيق سلسلة التقنيات الحديثة مثل تقنية إنترنت الأشياء وسلسلة الكتل وإجمالي التقنيات الحديثة في المحاسبة والمراجعة وعملية التحاسب الضريبي يتطلب استثماراً كبيراً في البنية التحتية والتكنولوجيا المطلوبة. ويجب توفير شبكة موثوقة ومتطورة لضمان أمن المعلومات واستقرار العمليات.
 ٢. قضايا التوافق والمعايير: قد تواجه هذه التقنيات التحديات فيما يتعلق بالتوافق مع المعايير المحاسبية والمراجعة المعترف بها. قد يتطلب تطبيقها تحديثاً للمعايير القائمة أو تطوير معايير جديدة لضمان الامتثال والتوافق.
 ٣. الخصوصية والتحكم في الوصول: يجب أن يتم التعامل بحذر مع قضايا الخصوصية والتحكم في الوصول عند استخدام تلك التقنيات في المحاسبة والمراجعة. ويجب تحديد من يحق الوصول إلى المعلومات وضمان الحفاظ على سرية البيانات المالية والمعاملات.
 ٤. تدريب الكوادر البشرية: قد تحتاج استخدام تلك التقنيات في المحاسبة والمراجعة والضرائب إلى تدريب الكوادر البشرية على هذه التقنيات الجديدة. يجب توفير التدريب والتعليم المناسب لضمان فهم واستخدام فعال لها في العمليات المحاسبية والضريبية.
- أن التقنيات الحديثة تعد تطوراً مهماً في مجال المحاسبة والمراجعة والضرائب، حيث توفر فرصاً لزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة وتقليل المخاطر. ومع ذلك، تواجه هذه التقنية تحديات تتعلق بالتكلفة والتوافق والخصوصية. يجب على الشركات والمؤسسات الاهتمام بدراسة وتقييم الفوائد والتحديات المحتملة واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة قبل تبني تلك التقنيات في عملياتها المحاسبية والمراجعة. باستخدام هذه التقنيات بشكل صحيح ومناسب، يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتحسين عملية التحاسب الضريبي وتعزيز الثقة والشفافية في العمليات المالية بصفة عامة.

القسم الرابع الدراسة التطبيقية بالبيئة المصرية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على دور تطبيق آليات الفاتورة الالكترونية وتقنية انترنت الاشياء على دعم حصيلة الإيرادات الضريبية، من خلال قياس التغير في الحصيلة الضريبية قبل وبعد تفعيل منظومة الفاتورة الضريبية، وذلك من واقع بيانات حصيلة إيرادات الضرائب المصرية خلال فترة عشر سنوات من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ وتغطي تلك الفترة بيانات ما قبل وما بعد تفعيل استخدام منظومة الفاتورة الالكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي في مصر.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار صحة فروضها تم تقسيم بيانات جصية الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ إلى فترتين وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢) بيان الحصيلة الضريبية خلال العشر سنوات الأخيرة

السنة	ضرائب الدخل	ض القيمة المضافة	ض جمركية	ضرائب اخرى	إجمالي
٢٠١٣/٢٠١٤	١٥٤,٥٧٣	٧٧,٠٠١	١٧,٦٧٣	١١,٠٤١	٢٦٠,٢٨٨
٢٠١٤/٢٠١٥	١٦٥,٢٢٣	١٠٥,٥٣٢	٢١,٨٦٧	١٣,٣٣٥	٣٠٥,٩٥٧
٢٠١٥/٢٠١٦	١٩٠,٠٥٦	١٢٠,٠٤٨	٢٨,٠٩١	١٤,١٢	٣٥٢,٣١٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٢٥,٦٥٥	١٨٣,٤٧١	٣٤,٢٥٥	١٨,٦٢٥	٤٦٢,٠٠٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٠٤,٣٦٧	٢٦١,٥١	٣٧,٩٠٨	٢٥,٥١٨	٦٢٩,٣٠٣
٢٠١٨/٢٠١٩	٣٥٠,٩٣٨	٣٠٨,٩٦٩	٤٢,٠٢	٣٤,١٩٤	٧٣٦,١٢١
٢٠١٩/٢٠٢٠	٣٨٢,٧٥٨	٢٩٤,٠١٣	٣٢,٥٧٢	٣٠,٢٨٩	٧٣٩,٦٣٢
٢٠٢٠/٢٠٢١	٤١٨,٥٣٣	٣٣٩,٧١١	٣٦,١٣	٣٩,٦١٩	٨٣٣,٩٩٣
٢٠٢١/٢٠٢٢	٥٠٥,٨٦٩	٣٩٧,٥٨١	٤٢,٩٥٦	٤٤,٩٩٦	٩٩١,٤٠٢
٢٠٢٢/٢٠٢٣	٦٣٥,٦٨٧	٤٦٤,٢٤٦	٥١,٣٦٧	٥٣,٠٠٧	١٢٠٤,٣٠٤

المصدر / موقع وزارة المالية (مشروع الموازنة العامة).

أولاً: بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث في تحديد فترة الدراسة على الفترة السابقة واللاحقة لتبني الحكومة المصرية لتفعيل آليات الفاتورة الضريبية الالكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي وهي الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ وتم الحصول على حصيلة الإيرادات الضريبية خلال هذه الفترة من واقع بيانات (وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية).

وتم تصنيف حصيلة إيرادات الضرائب المختلفة خلال فترة الدراسة إلى أربعة أنواع (بغرض التحقق من أثر تفعيل استخدام الفاتورة الالكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي في كل نوع من أنواع الضرائب) وذلك على النحو التالي:

- ١- الضرائب العامة
- ٢- ضريبة القيمة المضافة
- ٣- الضرائب الجمركية
- ٤- ضرائب اخرى

ثانياً: نتائج اختبار فروض الدراسة:

١- نتائج اختبار الفرض الأول: حيث ينص الفرض الأول على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب العامة".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار T-Test وتحليل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (٣) التالي:

المتغير	اختبار T	تحليل الارتباط R	المتوسط	الانحراف
الضرائب العامة	القيمة	٠,٨٣٧	٣٣٣,٣٧	١٥٧,٩
	المعنوية			
	٤,٣٢٨			
	٠,٠٠٣			

يشير اختبار T - Test إلى وجود دلالة معنوية بين حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب العامة) في السنوات بعد تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين المنظومة الضريبية وبمستوى معنوية (٠,٠٠٣)، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل الفاتورة الإلكترونية على حصيلة الضرائب العامة.

ويشير تحليل الارتباط الخطي (R) إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قدره (٠,٨٣٧)، مما يعني أن تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب العامة.

وبناءً عليه تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول هي: قبول الفرض الأول حيث " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب العامة".

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني: حيث ينص الفرض الثاني على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة ضريبة القيمة المضافة".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب اختبار T-Test وتحليل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (٤) التالي:

المتغير	اختبار T	تحليل الارتباط R	المتوسط	الانحراف
ضرائب القيمة المضافة	القيمة	٠,٨٥٤	٢٥٥,٢	١٣٠,٤٣
	المعنوية			
	٤,٦٤٦-			
	٠,٠٠٢			

يشير اختبار T - Test إلى وجود دلالة معنوية بين حصيلة الإيرادات الضريبية (ضريبة القيمة المضافة) في السنوات بعد تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين المنظومة الضريبية وبمستوى معنوية (٠,٠٠٢)، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل الفاتورة الإلكترونية على حصيلة ضرائب القيمة المضافة.

ويشير تحليل الارتباط الخطي (R) إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قدره (٠,٨٥٤)، مما يعني أن تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي أدى إلى زيادة حصيلة ضريبة القيمة المضافة.

وبناءً عليه تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني هي: قبول الفرض الثاني حيث " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة ضرائب القيمة المضافة".

أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء على الحصيلة.....
أ/ حسن صابر على جمعه

٣- نتائج اختبار الفرض الثالث: حيث ينص الفرض الثالث على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الجمركية".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب اختبار T-Test وتحليل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (٥) التالي:

المتغير	اختبار T	تحليل الارتباط R	المتوسط	الانحراف
الضرائب الجمركية	القيمة ٢,٦٤-	المعنوية ,٠٣	٣٤,٤٨	١٠,٠٨

يشير اختبار T – Test إلى وجود دلالة معنوية بين حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب الجمركية) في السنوات بعد تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين المنظومة الضريبية وبمستوى معنوية (٠,٣)، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل الفاتورة الإلكترونية على حصيلة الضرائب الجمركية. ويشير تحليل الارتباط الخطي (R) إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بمعامل قدره (٠,٦٨٢)، مما يعني أن تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب الجمركية. وبناءً عليه تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث هي: عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الجمركية".

٤- نتائج اختبار الفرض الرابع: حيث ينص الفرض الرابع على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الأخرى".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب اختبار T-Test وتحليل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (٦) التالي:

المتغير	اختبار T	تحليل الارتباط R	المتوسط	الانحراف
الضرائب الأخرى	القيمة ٥,٠٢٢-	المعنوية ,٠٠١	٢٨,٤٧	١٤,٤٥

يشير اختبار T – Test إلى وجود دلالة معنوية بين حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب الأخرى) في السنوات بعد تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين المنظومة الضريبية وبمستوى معنوية (٠,٠٠١)، مما يعني أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل الفاتورة الإلكترونية على حصيلة الضرائب الأخرى. ويشير تحليل الارتباط الخطي (R) إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بمعامل قدره (٠,٨٧١)، مما يعني أن تفعيل استخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب الأخرى. وبناءً عليه تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الرابع هي: قبول الفرض الرابع حيث " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الأخرى".

أثر التكامل بين الفاتورة الإلكترونية وتقنية انترنت الأشياء على الحصيلة.....
أ/ حسن صابر على جمعه

٥- نتائج اختبار الفرض الخامس: حيث ينص الفرض الخامس على " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استخدام آليات الفاتورة الالكترونية و(انترنت الاشياء) وزيادة الحصيلة الضريبية".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام أسلوب اختبار T-Test وتحليل الارتباط كما يوضحه الجدول رقم (٧) التالي:

الانحراف	المتوسط	تحليل الارتباط R	اختبار T		المتغير
			القيمة	المعنوية	
٣١٠,٥	٦٥١,٥٣	,٨٤٧	٤,٥١-	,٠٠٢	الإيرادات الضريبية

يشير اختبار T – Test إلى وجود دلالة معنوية بين حصيلة الإيرادات الضريبية (الاجمالية) في السنوات بعد تفعيل استخدام الفاتورة الالكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين المنظومة الضريبية وبمستوى معنوية (٠,٠٠٢)، مما يعنى أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل الفاتورة الالكترونية على حصيلة الضرائب الاجمالية.

ويشير تحليل الارتباط الخطى (R) إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمعامل قدره (٠,٨٤٧)، مما يعنى أن تفعيل استخدام الفاتورة الالكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي لتحسين منظومة التحاسب الضريبي أدى إلى زيادة حصيلة الضرائب الاجمالية.

وبناءً عليه تكون نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الخامس هي: قبول الفرض الخامس حيث " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل آليات الفاتورة الالكترونية وانترنت الاشياء ضمن برنامج التحول الرقمي على حصيلة الضرائب الاجمالية".

والحقيقة أن زيادة حصيلة الضرائب ما بعد تطبيق الفاتورة الالكترونية خلال الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٣) لا يرجع في المجلد إلى تفعيل الفاتورة الالكترونية فقط، ولكن قد يكون هناك عوامل اخره مثل التضخم، والذي زاد في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ على الرغم من الدور الكبير في أهمية الفاتورة الالكترونية والتحول الرقمي في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للدولة وكذلك توسيع قاعدة المجتمع الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي مما يكون له انعكاس كبير لي دعم الحصيلة الضريبية.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات البحثية.

استهدف البحث قياس أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر، وبالتالي دعم وزيادة الحصيلة الضريبية.

وتعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية نقلة كبيرة نحو تطوير بيئة الأعمال ورفع كفاءة سياسات الحكومة والتحصيل الضريبي في مصر، والفاتورة الإلكترونية هي عبارة عن مستند ورقي فيه إثبات كافة معاملات بيع السلع والخدمات، ويصمم بشكل ذو مواصفات وخصائص محددة، ويتم إرساله وإعداده واستلامه عن طريق الممول أو المنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية ويتم القيام بمراجعتها والتحقق من صحته من قبل مصلحة الضرائب المصرية، وتتلخص أهمية استخدام منظومة الفاتورة الإلكترونية للمنشآت سواء كانت تجارية أو صناعية حيث تزيد من درجة تطبيق سياسات الحوكمة والرقابة الداخلية داخل هذه المنشآت، وتساعد على تحسين سياسات الامتثال الضريبي لهذه المنشآت، مما يؤدي ذلك إلى الوصول إلى التقدير السليم للضريبة سواء كانت ضريبة عامة على الدخل أو ضريبة القيمة المضافة والبعد عن التقدير الجزافي، وذلك من خلال معرفة مفهوم الفاتورة الإلكترونية، وأهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية الحديثة في مصر، وأهم البيانات والمكونات التي يجب أن تتوفر في الفاتورة الإلكترونية، وتوضيح أهم الشروط والأحكام والضوابط والطرق المتبعة التي يجب أن تلتزم بها المنشآت للقيام بالتسجيل في منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، واستعراض أهم المزايا والفوائد المتوقعة من تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر، مع التوضيح بالعرض والتحليل للآثار السلبية على الخزنة العامة للدولة والمجتمع من عدم الالتزام الطوعي بالفاتورة الإلكترونية، ومعرفة مدى مساهمة منظومة الفاتورة الإلكترونية في ميكنة الأعمال الضريبية، ومدى أهمية تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وأثرها على جودة التحاسب الضريبي، وأثر جودة التحاسب الضريبي على الحد من التهرب الضريبي، ومدى مساهمة منظومة الضريبة الجديدة في زيادة الحصيلة الضريبية في مصر.

أولاً: النتائج:

١. تعد منظومة الفاتورة الإلكترونية نتاج عمليات التحول الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية لمتابعة كافة التعاملات التجارية، التي تتم في مصر لحظياً ويتم ذلك بأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة وذلك للتحقق من صحة بيانات الممول أو المنشآت مصدرة الفاتورة أو الإيصال الإلكتروني.
٢. تتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية عدد من أنواع الإطار التي يتم تحديدها وتنفيذها خلال مراحل تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وذلك عن طريق عدة قنوات مثل نظام تخطيط موارد المنشأة الخاصة بالمول والبريد الإلكتروني الرئيسي للمنشأة الممول.
٣. يساعد تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية الممولين والمنشآت التجارية والصناعية على إرسال جميع أنواع الفواتير، أو الإيصال الإلكتروني بشكل إلكتروني إلى منصة مصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تسجيل جميع الفواتير الإلكترونية، والإيصالات الإلكترونية بعد الانضمام إلى منظومة الفاتورة الإلكترونية.
٤. تسهم منظومة الفاتورة الإلكترونية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وذلك للحد من التهرب الضريبي في مصر.

٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق منظومة الفاتورة ضمن برنامج التحول الرقمي (وتطبيق تقنية انترنت الاشياء) وجودة التحاسب الضريبي وانعكاس ذلك على دعم وزيادة الحصيلة الضريبية.
٦. هناك أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على زيادة الحصيلة من الضرائب العامة.
٧. هناك أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام الفاتورة الإلكترونية ضمن برنامج التحول الرقمي على الحصيلة الضريبية من الضرائب غير المباشرة (الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية) وكذلك الضرائب الأخرى.

ثانياً: التوصيات:

- يمكن تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة أهمها ما يلي:
- ١- ضرورة تنمية قدرات الموارد البشرية بمصلحة الضرائب المصرية فكرياً وعلمياً وتكنولوجياً، مما يساعد ذلك على تنمية مبدأ الحوكمة، وحسن إدارة آليات العمل الضريبي من حصر وفحص وحجز وتحصيل.
 - ٢- توجيه أنظار الشركات والهيئات والمصالح الحكومية نحو الاستثمار في البنية التحتية الالكترونية كأحد دعائم نجاح استراتيجيات التحول الرقمي.
 - ٣- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتعظيم الاستفادة من تطبيقات انترنت الاشياء (IOT) في بناء قواعد بيانات ومنصات رقمية، تسهم في معالجة وتحليل البيانات وإدارتها بشكل جيد.
 - ٤- إنشاء القضاء الضريبي المتخصص والذي يحقق مزايا عديدة منها:
 - سرعة استقرار المراكز القانونية للممولين.
 - سرعة تحصيل الضرائب المتأخرة.
 - تصفية المنازعات الضريبية أولاً بأول مما يسهم في تنقية أجواء العمل المحاسبي والضريبي.
 - تهيئة مناخ الاقتصاد القومي لتشجيع جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.
 - ٥- ضرورة التعجيل بإصدار قانون الضرائب الجديد لكثرة التعديلات والانتقادات التي لحقت بقانون الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
 - ٦- ضرورة تبنى مصلحة الضرائب مبادئ التحول الرقمي وإتباع منهج الفحص الإلكتروني لمواكبة التطورات في البيئة العالمية.
 - ٧- ضرورة إصلاح التشريعات الضريبية وتحسين السياسات الضريبية من خلال استكمال منظومة التحول الرقمي والاستعانة بالتقنيات الحديثة مثل (إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي) تسهم في تكوين قواعد بيانات متكاملة تشمل المعلومات الكمية والمالية بمصلحة الضرائب.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- ابراهيم، آمال على، "دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري" مجلة البحوث المالية، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة بور سعيد، المجلد (٢٢) - العدد الأول - يناير ٢٠٢١.
- ٢- أبو العينين احمد سعد محمد" أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة نظرية - ميدانية" المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الرابع - العدد الثاني - الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣.
- ٣- أبو العينين احمد سعد محمد "أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي والحد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي في مصر دراسة نظرية - ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة - جامعة دمياط المجلد الخامس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤.
- ٤- حمد، محمد نجيب "مدخل محاسبي مقترح الاستخدام المحاسبية التفاوضية في تفعيل أداء الفاحص الضريبي"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب-مصر، المجلد الثاني(٢٠١٥).
- ٥- خليفة محمد يوسف "أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية في ضوء استراتيجية ورؤية مصر ٢٠٣٠" قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة جنوب ال وادي ٢٠٢٢.
- ٦- خميس، محمد مصطفى، "أثر تطبيق تقنية انترنت الاشياء في ظل تبني الحوسبة السحابية على نظام إدارة المخزون " مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الأول، المجلد الخامس، ٢٠٢١.
- ٧- ربيع، مريم إبراهيم " مدخل مقترح لمواجهة مخاطر تبني تكنولوجيا انترنت الاشياء على نظام المعلومات المحاسبية" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد السادس، ٢٠٢٢.
- ٨- شحاتة، محمد موسى علي، "دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد السادس، العدد ١، مايو-يونية ٢٠٢٠م.
- ٩- عبد الباقي، حسين سيد حسن، "العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر " دراسة ميدانية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢م.
- ١٠- عبد الخالق، أسامة علي، "العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتكاملة بين كل من الحوكمة الضريبية وحوكمة الشركات وأثرها على تصحيح مسار منظومة العمل المحاسبية والضريبية "المؤتمر الضريبي الثاني عشر: فاعلية تطبيق النظام الضريبي المصري، مجلد ٢ -الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، ٢٠٠٧.
- ١١- عبد القادر، عبان "تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر-دراسة وسيكولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة" رسالة دكتور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة محمد خضير(٢٠١٦).

- ١٢- عبد الله، هويدا على محمد " نظام الدفع والتحويل الإلكتروني وأثره على التحاسب الضريبي (دراسة ميدانية على ديون الضرائب السودانية) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا-جامعة النيلين، السودان (٢٠١٨).
- ١٣- عبد الرسول، ياسر عوض " تطبيق الحوكمة على الإدارة الضريبية في مصر مقارنة ببعض الدول الأجنبية "مجلة مصر المعاصرة -العدد ٥٢٢-٢٠١٦.
- ١٤- الميهي، رمضان عبدالحميد، البسطويسى، مروة احمد، السوداني، ايمان قطب، "أثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م "دراسة ميدانية "المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، مدينة جامعة السادات – المجلد الثالث عشر – العدد الثاني – مارس ٢٠٢٢.
- ١٥- محمد، عرفان فوزي " تطوير الإدارة الضريبية وفق مبادئ الحوكمة خطوة أولى نحو إصلاح المنظومة الضريبية المؤتمر الضريبي الرابع والعشرين بعنوان دور الضرائب في تحقيق استراتيجية ٢٠٣٠ الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- مصر، المجلد الثالث، ص ص ١-٢٧ (٢٠١٦).
- ١٦- محمد، كريمة حسن "دور نظم المعمات المحاسبية في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة-دراسة ميدانية" مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية كلية التجارة جامعة الاسكندرية-المجلد الثالث -العدد الثالث -سبتمبر ٢٠١٩.
- ١٧- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤.

• <http://www.albankaldawli.org>

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Nikmatul Lailiyah and Lesta, Effectiveness of E-Billing system in tax payments for taxpayers, Economics development analysis journal 8 (4), 2019, pp.267:280.
- 2- Mirza Maulinarhadi, et al., Determinant Factors of Taxpayer Satisfaction in Using the Electronic Tax Invoice Number (E-NOFA) in the Emerging Technology Era, Advances in Economics, Business and Management Research, volume 191, 2020, pp.184:189.
- 3- Uyar, A., Nimer, K., Kuzey, C., Shahbaz, M., & Schneider, F, (2021), "Can e-government initiatives alleviate tax evasion? The moderation effect of ICT", Technological Forecasting and Social Change, vol.166, pp.1-13.
- 4- Maulinarhadi, Mirza, Latifah Hanum, and Arina Hana Mahardika. "Determinant Factors of Taxpayer Satisfaction in Using the Electronic Tax Invoice Number (E-NOFA) in the Emerging Technology Era." 3rd Annual International Conference on Public and Business Administration (AICoBPA 2020). Atlantis Press, 2021.
- 5- NGUYEN, Anh Huu, Thao Phuong NGUYEN, and Giang Tra Thi DANG. "Determinants of E-invoice adoption: Empirical evidence from Vietnam." The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB) 7.7 (2020): 311-321.

- 6- Kavoya, Job. "Internet of things, blockchain and analytics: Technology convergence in tax administration." African Tax and Customs Review 1.1 (2018): 6-22.
- 7- Bellon, Matthieu, et al. "Digitalization to improve tax compliance: Evidence from VAT e-Invoicing in Peru." Journal of Public Economics 210 (2022): 104661.
- 8- Van Dung, Nguyen. "DETERMINANTS INFLUENCING THE APPLICATION OF ELECTRONIC INVOICE ON ACCOUNTING SOFTWARES IN THE FOURTH INDUSTRIAL REVOLUTION ERA." Management Accounting Research 13 (2019): 379-400.
- 9- Qi, Yulan, and Anna Che Azmi. "Factors affecting electronic invoice adoption and tax compliance process efficiency." Transforming Government: People, Process and Policy 15.1 (2021): 150-168.
- 10- de Aguiar, Gisleise Nogueira, and Luis Borges Gouveia. "The benefits' program of electronic invoice as a tool to tackle tax evasion." International Journal of Advanced Engineering Research and Science 7.11. (2020).
- 11- COPPARONI, NICOLÒ. "DIGITAL TRANSFORMATION IN SMEs: Introduction of the e-invoicing) "2018.
- 12- Kumar, Rakesh, et al. "Artificial Intelligence Role in Electronic Invoice Under Goods and Services Tax." 2023 International Conference on Computational Intelligence, Communication Technology and Networking (CICTN). IEEE, 2023.
- 13- Hesami, Siamand, Hatice P. Jenkins, and Glenn P. Jenkins. "Emerging Digital Technologies to Improve Tax Compliance and Administration Efficiency: A Systematic Literature Review." Available at SSRN 4580004. (2023).
- 14- Van Niekerk, Anja, and Riaan Rudman. "Risks, controls and governance associated with internet of things technologies on accounting information." Southern African Journal of Accountability and Auditing Research 21.1 (2019): 15-30.
- 15-ЛЕГЕНЧУК, СФ, МП ГОРОДИСЬКИЙ, and НМ МАЙСТРЕНКО. "Protection of accounting data in the conditions of using Internet of Things: Problems and prospects of accounting digitalization." Облік і фінанси 1 (2021): 12-19.
- 16-Vass, T., Shee, H. and Miah, S., (2018), "The effect of "Internet of Things" on supply chain integration and performance: An organisational capability perspective ", Australasian Journal of Information Systems, Vol. 22, pp. 1–29.